*31 May – 2 June 2017 | Vienna, Austria*
*31 mai – 2 juin 2017 | Vienne, Autriche*
*31. Mai – 2. Juni 2017 | Wien, Österreich*
*31 de mayo – 2 de junio de 2017 | Viena, Austria*
*31 أيار / مايو إلى 2 حزيران / يونيو 2017 | فيينا ، النمسا*

Digitalization, open data and data mining: relevance and implications for SAIs' audit work and for enhancing their contributions to the follow-up and review of the SDGs

Numérisation, données ouvertes et exploration de données : pertinence et implications pour le travail d'audit des ISC et pour accroître leur contribution au suivi et à l'examen des ODD

Digitalisierung, Open Data und Data Mining: Relevanz und Auswirkungen auf das Prüfgeschehen der ORKB und auf die Stärkung ihres Beitrags zum Follow-up und zur Überprüfung der Ziele für nachhaltige Entwicklung (SDGs)

Digitalización, datos abiertos y extracción de dato: relevancia e implicaciones para las auditorias de las EFS y para aumentar su contribución al seguimiento y la revisión de los ODS

الرقمنة والبيانات المفتوحة واستخراج البيانات، أهميتها وتأثيراتها على مجريات العمليات الرقابية لدى الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة ومتابعة مساهماتها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة

# نتائج وتوصيات

## الندوة ٢٤ للأمم المتحدة والإنتوساي

## الرقمنة والبيانات المفتوحة واستخراج البيانات، أهميتها وتأثيراتها على مجريات العمليات الرقابية لدى الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة ومتابعة مساهماتها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة

## الاعتبارات

أ. **ترحيباً** بالفرص الجديدة التي يمكن أن تتيحها الرقمنة والبيانات المفتوحة واستخراج البيانات لتحسين الظروف الحياتية، والمحافظة على كوكب الأرض، وضمان السلام والازدهار للجميع؛

ب. **تأكيداً** على أنه في إمكان الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة الاستفادة من البيانات لتحسين عملها الرقابي ومساهمتها في إدارة عامة تتمتع بالفعالية والكفاءة والشفافية وخاضعة للمساءلة؛

ج. **تذكيراً** بأن الوصول إلى البيانات المتاحة للجمهور والمفتوحة من دون تكاليف إضافية وقيود قانونية يوفر الفرصة للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة لتكوين صورة أشمل عن أنشطة الحكومات؛

د. **أخذاً في الاعتبار** بأن الكميات الكبيرة من البيانات وأدوات البيانات المبتكرة تنطوي هي أيضاً على تحديات جديدة لجميع الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة، والتي تتعلق بالقدرات التحليلية وأمن البيانات وموثوقيتها؛

ه. **ملاحظةً** أن بعض الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة في البلدان النامية تواجه تحديات بارزة وحادة فيما يتعلق بتوفير البيانات على وجه خاص وبالقدرات والموارد المالية بوجه عام.

و. **استناداً** إلى تفويض الإنكوساي الثاني والعشرين، وتشجيعاً للإنتوساي على دعم الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة للمساهمة بشكل حاسم في نجاح خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وتالياً المساهمة في تحسين الظروف الحياتية لجميع الناس حول العالم؛

ز. **تذكيراً** بالنتائج المثمرة جداً للندوة ٢٣ للأمم المتحدة والإنتوساي لعام ٢٠١٥ وتوصياتها حول موضوع "دور الأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة ووسائل تحقيق التنمية المستدامة في إطار خطة الأمم المتحدة لما بعد العام ٢٠١٥"؛

ح. **بناءً** على قراري الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ٢٠٩/٦٦ حول "تحسين كفاءة الإدارة العامة وخضوعها للمساءلة وفعاليتها وشفافيتها عن طريق تعزيز المؤسسات العليا لمراجعة الحسابات" ورقم ٢٢٨/٦٩ حول "تشجيع وتحسين كفاءة الإدارة العامة وخضوعها للمساءلة وفعاليتها وشفافيتها من خلال تعزيز المؤسسات العليا لمراجعة الحسابات"، واللذين قامت بموجبهما الأسرة الدولية على وجه التحديد

أ. بالإقرار بالدور المهم للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة في تحسين كفاءة الإدارة العامة وخضوعها للمساءلة وفعاليتها وشفافيتها، وهو أمر يفضي إلى تحقيق الأهداف والأولويات الإنمائية الوطنية فضلاً عن الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً؛

ب. بتشجيع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على إيلاء الاعتبار الواجب لاستقلال الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة وبناء قدراتها وعلى تحسين نظم المحاسبة العامة في سياق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠؛

ط. **ترحيباً** بالجهود المستمرة من أجل تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، والتي كانت قد اعتمدتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥؛

**ي. تذكيراً** بأهمية بناء "مؤسسات فعالة وشفافة وخاضعة للمساءلة على جميع المستويات" كما هو محدد في الغاية السادسة من الهدف ١٦ من أهداف التنمية المستدامة، مع ملاحظة أن ذلك يعتبر عنصرا أساسيا لتحقيق كل هدف من أهداف التنمية المستدامة؛

**ك. تأكيداً من جديد** على التزام الإنتوساي بتعزيز علاقتها مع الأمم المتحدة، خصوصاً فيما يتعلق بهدف ترويج وتعميم المساهمة الممكنة للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة في متابعة تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ ومراجعة تحقيقها من خلال عملها الرقابي المستقل؛

**ل.** اعتمد المشاركون في الندوة

**النتائج والتوصيات التالية**

عمل المشاركون في الندوة بشكل مكثف على ملاءمة الرقمنة والبيانات المفتوحة واستخراج البيانات وانعكاساتها بالنسبة إلى العمل الرقابي للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة وتعزيز مساهماتها في متابعة ومراجعة تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

ولقد تفضلوا بشرح مفصل لما يلي:

- التحديات والفرص التي تستتبعها الرقمنة والبيانات المفتوحة واستخراج البيانات بالنسبة إلى العمل الرقابي للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة؛

- التجارب العملية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة وأمثلة عن أفضل ممارسات هذه الأجهزة والتي يمكنها مشاطرتها في مجال الرقمنة والبيانات المفتوحة واستخراج البيانات؛

- متابعة الإنكوساي الثاني والعشرين فيما يتعلق بمساهمة الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة كما هو محدد في إعلان أبوظبي.

وبنتيجة النقاشات المكثفة، فإن المشاركين في الندوة

١. **يرحبون** بتشكيل مجموعة عمل الإنتوساي المعنية بالبيانات الضخمة **ويدعمون** تنسيق الأدوات والآليات والمناهج وملاءمتها في إطار مجموعة العمل هذه وكذلك ضمن مجموعة العمل المعنية بالرقابة على تقنية المعلومات؛

٢. **يوصون** الإنتوساي ومنظماتها الإقليمية والأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة الأعضاء باستكشاف فرص تبادل المعرفة وأفضل الممارسات في مجال الرقمنة والبيانات المفتوحة واستخراج البيانات، كما هي محددة أيضاً في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠؛

٣. **يعتبرون أنه يتعين على** الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة أن تضع – وفقاً لقدراتها – **استراتيجياتها الداخلية** في مجال الرقمنة والبيانات المفتوحة واستخراج البيانات بهدف

أ. تكوين الموارد البشرية، وذلك على سبيل المثال لا الحصر من خلال التدريب وتوظيف الكوادر ذوي المؤهلات في مجال تكنولوجيا المعلومات وفي المسائل المتعلقة بتحليل البيانات والرقمنة، وتنفيذ التغييرات التنظيمية الممكنة؛

ب. بناء موارد البنى التحتية الضرورية؛

ج. تطوير طرق وأدوات وتقنيات رقابية جديدة وإدخالها في منهجية التدقيق الخاصة بها للاستفادة من تحليل البيانات لأغراض رقابية ولضمان الجودة في استخدام البيانات المفتوحة؛

د. تعديل عملية الرقابة؛

ه. توضيح مسائل تخزين بيانات الرقابة والوصول إليها؛

و. ضمان تمتع الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة بالمؤهلات اللازمة لرقابة الأنظمة المعلوماتية التي تكمن فيها البيانات؛

٤. **يشددون** على أهمية التعلم التراكمي في مجال الرقمنة والبيانات المفتوحة واستخراج البيانات **ويوصون** الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة بوضع استراتيجيات في هذا الإطار وكذلك بالالتزام بالمعايير الدولية المطبَّقة؛

٥. **يشجعون** الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة على وضع **استراتيجيات خارجية** في مجال الرقمنة والبيانات المفتوحة واستخراج البيانات فيما يتعلق بـ

أ. الجوانب القانونية لأمن البيانات ومواصفاته؛

ب. المسائل المتعلقة بتقييم وضمان جودة البيانات والوصول إليها، خصوصاً فيما يتعلق بوصول الجهات الخاضعة للرقابة إلى البيانات بصورة دائمة أو وفقاً لكل حالة على حِدَة؛

ج. البيانات المفتوحة بالنسبة إلى

i. مسألة استخدامها كمدخلات للعمليات الرقابية؛

ii. ومدى إمكان نشر بيانات العمليات الرقابية كبيانات مفتوحة لتحقيق منفعة إضافية للجمهور؛

٦. **يشجعون** الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة على ضمان تطبيق الجهات التي يخضعونها للرقابة "للبيانات المفتوحة" والرقمنة واتخاذ الخطوات لضمان وصولها إلى بيانات من هذا القبيل، لأغراض تحليلها وإعداد التقارير على السواء؛

٧. **يوصون** الإنتوساي بالعمل مع الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة والمنظمات الإقليمية التابعة لها - بحسب المدى الذي تسمح به مواثيقها للأجهزة المذكورة بملاءمة جهودها - لتحقيق أفضل استخدام للرقمنة والبيانات المفتوحة واستخراج البيانات في عملها الرقابي؛

٨. **يؤكدون** على الدور المحوري للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة في تعزيز الشفافية ووصول الجمهور والمجتمع المدني إلى المعلومات العامة بصيغة بيانات مفتوحة، مما يسمح للمجتمع المدني ولجهات أخرى باستخدامها؛

٩. **يشجعون** الإنتوساي والمنظمات الإقليمية ومبادرة الإنتوساي للتنمية على خلق منبر لتعزيز الرقمنة وتحليل البيانات وكذلك لتبادل المعرفة والخبرات في هذا المجال من خلال إعداد أدوات ومنهجيات وأطر عمل؛

١٠. **يرحبون** بالتزام الدول الأعضاء بالأمم المتحدة بإجراء متابعة ومراجعة منتظمتين لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ بدعم من نظام الأمم المتحدة أينما تطلب الأمر ذلك؛

١١. **يدعمون** تشجيع الخطة ٢٠٣٠ الدول الأعضاء بالأمم المتحدة على أن تطور في أقرب وقت ممكن استجابات وطنية عملية وطموحة للتنفيذ الشامل لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠؛

١٢. **يشددون** على تشجيع قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة دعم الدور المهم للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة في تحسين كفاءة الإدارة العامة وخضوعها للمساءلة وفعاليتها وشفافيتها، وهو أمر يفضي إلى تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً؛

١٣. **يقرون** بالاعتراف العالمي المتنامي والتوقعات حيال الأدوار المحورية للإنتوساي والأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة في تعزيز المساءلة والحوكمة الرشيدة والتنمية المستدامة ودعم ومراجعة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة؛

١٤. **يشددون** على أن الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة التي تتمتع بالكفاءة والموارد الكافية والاستقلالية على المستوى الوطني ستساهم في تعزيز الشفافية والمساءلة بشكل كبير وتالياً في توفير قاعدة لمراجعة ورصد فعليين لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة حول العالم؛

١٥. **يؤكدون من جديد** على أن الإنتوساي ملتزمة بالمساهمة بشكل حاسم في التنفيذ الناجح لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة؛

١٦. **يرحبون** بالتزام الخطة الاستراتيجية للإنتوساي ٢٠١٧-٢٠٢٢ بدعم مساهمة الإنتوساي في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة بتحديد "المساهمة في متابعة أهداف التنمية المستدامة ومراجعتها في سياق جهود التنمية المستدامة الخاصة بكل بلد والتفويضات الفردية لكل من الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة" كأولوية للإنتوساي تشمل مجالات عدّة؛

١٧. **يشجعون** الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة على تطوير استراتيجيات من أجل ضمان أنها ستساهم بدرجة عالية من الفعالية في متابعة ومراجعة تحقيق أهداف التنمية المستدامة؛

١٨. **يشددون** على أنه في إمكان الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة المساهمة في متابعة أهداف التنمية المستدامة ومراجعتها، لاسيما من خلال المناهج الأربعة التالية:

أ. تقييم جهوزية الأنظمة الوطنية والشروط المسبقة الخاصة بها لإعداد التقارير في شأن التقدم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ومن ثم التدقيق في تشغيلها وموثوقية البيانات التي تنتجها؛

ب. تولي العمليات الرقابية للأداء التي تنظر في الجانب الاقتصادي للبرامج الحكومية الرئيسية التي تساهم في الجوانب المحددة لأهداف التنمية المستدامة وفعالية هذه البرامج وكفاءتها؛

ج. تقييم تنفيذ هدف التنمية المستدامة رقم ١٦ المتعلق بالمؤسسات الشفافة والفعالة والخاضعة للمساءلة ودعمه؛

د. الاضطلاع بدور نموذجي في الشفافية والمساءلة الخاصتين بعملياتها، بما في ذلك الرقابة وإعداد التقارير؛

١٩. **يعتبرون أنه من الضروري** وضع أطر لتنفيذ المناهج الأربعة على أساس مبادرات الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة مع مراعاة الصلاحيات المختلفة للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة في إعداد وتقديم التقارير وقدراتها المتباينة في السياقات المختلفة لبلدانها، بما في ذلك بالتفصيل:

أ. نموذج جهوزية رقابية متلائم مع المبادئ التوجيهية لإعداد التقارير الوطنية الطوعية بهدف تقييم جهوزية الحكومات الوطنية لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة؛

ب. إطار لنتائج الرقابة يوفر للإنتوساي أداةً لجمع نتائج رقابة الأداء على المستويين الإقليمي والعالمي؛

ج. إطار إدارة مالية عامة يقيّم وظيفة أنظمة الإدارة المالية العامة الوطنية بهدف تقييم تنفيذ هدف التنمية المستدامة ١٦ ودعمه؛

د. إطار تقييم أداء عالمي للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة يمكنه عرض أداء هذه الأجهزة حول العالم وتحسينات الأداء؛

٢٠. **يوصون** الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة بتطبيق عمليات رقابية تعاونية تتلاءم على سبيل المثال لا الحصر مع برنامج رقابة أهداف التنمية المستدامة الخاص بلجنة تبادل المعرفة ومبادرة الإنتوساي للتنمية، بهدف دعم الأجهزة العليا للرقابة في تنفيذ العمليات الرقابية للأداء المرتكزة على المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والخاصة بالجهوزية لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة في سياقاتها الوطنية؛

٢١. **يدعمون** إنتاج معلومات عالية الجودة متعلقة بأهداف التنمية المستدامة من خلال الأطر المذكورة أعلاه ومشاطرتها ضمن مجمتع الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة والأمم المتحدة والشركاء الخارجيين الآخرين؛

٢٢. **يشددون** على أهمية ضمان علاقات فعالة ومتابعة التعاون الناجح بين الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة والأمم المتحدة والشركاء الخارجيين الآخرين بهدف المساهمة بصورة حاسمة في نجاح خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وتالياً المساهمة في تحسين الظروف الحياتية لجميع الناس حول العالم، وذلك على سبيل المثال لا الحصر من خلال توفير مساهمات مشتركة وشاملة للمتابعة والمراجعة في الهيئات الحكومية الدولية التابعة للأمم المتحدة؛

٢٣. **يشجعون** الإنتوساي والأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة الأعضاء على أخذ عمل مؤسسات إشرافية أخرى (مثلاً البرلمانات) على المستويين الدولي والوطني في عين الاعتبار وعلى المساهمة فيه، وذلك فيما يتعلق بـ

أ. مساهمة الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة في متابعة ومراجعة تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠،

ب. أهمية الرقمنة والبيانات المفتوحة واستخراج البيانات وانعكاساتها بالنسبة إلى العمل الرقابي للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة؛

٢٤. **يرحبون** باقتراح التطرق لأهداف التنمية المستدامة وللمناهج الأربعة لتنفيذها في إطار أعمال الندوة القادمة للأمم المتحدة والإنتوساي؛

٢٥. **يوصون** الإنتوساي باستخدام بوابة مجتمع لجنة تبادل المعرفة ومبادرة الإنتوساي للتنمية التي تسمح للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة أن تتقاسم من خلالها نتائج مراجعاتها الشاملة للمناهج الأربعة باعتبار أن مراجعة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة مسعى يستند إلى البيانات، وقد يتطلب تقاسم نتائج العمليات الرقابية إجراءات رسمية في بعض الحالات.